قَالَ عبدُالملك: وَهُمَا لُغَتَانِ؛ أَنَا الشَّيءِ وإناهُ بِفَتْحِ الأَلِفِ وبكسرها[1]، ومنه قولُ اللهِ عزَّ وَجَلَّ[2]: ﴿إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ يعني غير منتظرين وقتَهُ، وقد قرأها بعضُ القُرَّاءِ[3]: ﴿غَيْرَ نَاظِرِيْنَ أَنَاهُ﴾ وَهُمَا لُغَتَانِ وَمَعْنَاهُمَا واحِدٌ: وقتُهُ وَحِيْنُهُ كَمَا فسَّرتُ لَكَ.

[شَرْحُ غَريبِ كتابِ حُسْنِ الخُلُقِ][4]

[من موطأ مالكِ بنِ أنسٍ رحمه الله]

---

(١) هَـٰذا صحيحٌ، يُراجع تفسير القرطبي: ١٤/ ٢٢٦ قال: وفيها لغاتٌ إِنَىٰ بكسرِ الهَمْزَةِ... وأَنَىٰ بفتحها، وأناء بفَتْحِ الهَمْزَةِ والمَدُّ. قال الحُطَيْئَةُ [ديوانه: ٨٣]:

وَأَخَّرْتُ العَشَاءَ إِلىٰ سُهَيْلٍ أَوِ الشَّعْرَىٰ فَطَالَ بِيَ الأَنَاءُ

(٢) سورة الأحزاب: الآية: ٥٣.

(٣) لعله يقصدُ قراءةِ الأَعْمَشِ (إناءه) في البحر المحيط: ٧/ ٢٤٦. قال: «والأعمش: إناءه بمدَّةٍ بعدَ النُّون» ويراجع: المحرر الوجيز: ١٢/ ١٠٥.

(فائدة): وفي الحديث الذي وَرَدَ هُنا روايةٌ أُخرىٰ، قال أبوالوَليد الوَقَّشِيُّ: «ورَوَاهُ قومٌ: (ولا يعجل شيءٌ أناه وقدَّره) اعتقدوا في «أَنَىٰ» أنَّه فعلٌ ماضٍ من قولِ العَرَبِ أَنَيْتُ الشَّيءَ إيناءً: إذا أَخَّرتَهُ، وَمَعْنَاهُ عَلَىٰ هَـٰذا: لا يَقْدِرُ أحدٌ علىٰ تعجيلَ شيءٍ أَخَّرَهُ اللهُ، كما لا يستطيعُ تأخيرَ شَيْءٍ قدَّمَهُ اللهُ. وفي رواية القَعْنَبِيِّ: «لا يَعْجَل شيئاً آناه وقدَّره» علىٰ أن يكون آناه فعلاً ماضياً، وفي «تعجل» ضميرٌ فاعلٌ يرجعُ إِلَىٰ اللهِ. ومعناه علىٰ هَـٰذا: إنَّ الله وقت للأشياء مَواقيتَ فهو تَعَالىٰ لا يقدِّمُ منها شَيئاً قبلَ وَقتِهِ وَلاَ يؤخِّرُهُ...» وقد شَرَحَ الحافظُ أبوعمر بن عبدالبرِّ في التَّمهيد: ٢٤/ ٤٤٠ الرِّوايتين مَعاً فأَجادَ وأَفَادَ وَخَتَمَ بهَـٰذا الحَدِيْثِ كتاب «التَّمهيد» قَالَ: «والمعنىٰ كلُّه في الرِّوايتين وَاحِدٌ». جَزَىٰ اللهُ أَبَاعُمَرَ عن الإسلامِ والمُسلمين خيراً.

(٤) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٩٠٢، ورواية أبي مصعب الزُّهري: ٢/ ٧٣، ورواية سُوَيد: ٤٧٢، والاستذكار: ٢٦/ ١١٥، والتَّعليق عَلَىٰ المُوَطَّأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٣٢٣، والمُنْتَقَىٰ: ٧/ ٢٠٨، والقَبَس: ١٠٩٥، وتنوير الحوالك: ٣/ ٩٤، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٩٠٢.

ـ وسألناعبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ(الصُّرَعَةِ)في حديثِ مَالكٍ [١٤٣]

الَّذي رَوَاهُ عن ابنِ شِهَابٍ، عن سَعِيْدِ بنِ المُسيَّب، عن أَبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «لَيْسَ الشَّدِيْدُ بالصُّرْعَةِ، وإنَّمَا الشَّدِيْدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الغَضَبِ» [٢/ ٩٠٢ رقم (١٢)]. كَيفَ إعراب الصُّرَعَةِ بالتَّخْفِيْفِ أو بالتَّثْقِيْلِ؟

فقال [عبدُالمَلكِ]: بالتَّثْقِيْلِ (صُرَعَةٌ) وَلَيْسَ صُرْعَةً، لأنَّ الصُّرَعَةَ بالتَّثْقيلِ[1]: هو القَويُّ، الشَّديدُ، الذي يَصْرَعُ النَّاسَ. والصُّرْعَةُ بالتَّخْفِيْفِ:

---

(١) لعلَّه يقصد بالتَّثقيل الفتحَ وعدمَ التَّسكين لا التَّشديدَ، قال الحافظُ أبوعُمَرَ بنُ عبدِالبرِّ في التَّمهيد: ٦/ ٣٢٣ «قال ابنُ حَبِيْبٍ: الصُّرَعَةُ ـ بتثقيل الكلمة بالحَرَكَاتِ ـ معناه الذي يَصْرَعُ النَّاسَ، قال: والصُّرْعَةُ ـ بالتَّخفيفِ ـ الرَّجُلُ الضَّعِيْفُ النَّحِيْفُ الذي يَصْرَعُهُ النَّاسُ حتَّىٰ لا يكادُ يثبتُ، وكذٰلك الضُّحَكَةُ ـ بالتَّقيل ـ الذي يَضْحَكُ بالنَّاسِ، والضُّحْكَةُ ـ بالتَّخْفِيْفِ ـ الذي يَضْحَكُ منه الناسَ». جاء في اللِّسان (صرع): «وصُرَعَةٌ: كثيرٌ الصَّرع لأقرانه؛ يصرع النَّاسَ، وصُرْعَةٌ يُصْرَعُ كثيراً يَطَّرِدُ في هذا بابٌ».

أقول: ومنه الهُمَزَةُ واللُّمَزَة والسُّخرة والسُّبة والنُّومة واللُّعَنَةُ... قال الله تعالىٰ: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١﴾ وأنشد أهلُ اللُّغة: لزيادِ الأعجم [في شعره: ٧٨]

إِذَا لَقِيْتُكَ تُبْدِيْ لِيْ مُكَاشَرَةً ... وَإِنْ أَغِيْبُ فَأَنْتَ الهَامِزُ اللُّمَزَهْ

مَا كُنتُ أَخْشَىٰ وَإِنْ طَالَ الزَّمَانُ بِهِ ... حَيْفٌ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَغْتَابَنِي غُمَزَهْ

جاء في غَريب الحَديث للأَندلسيِّ المجهولِ: ورقة: ٩٠: «... وفيه من الفقه أنَّ القُوةَ للأحلام لا للأجسام، وفي الأرواحِ لا في الأشباحِ». وفي تعليق أبي الوليد الوَقَّشيِّ: ٢/ ٣٢٤: «ومعنىٰ هٰذَا الحَدِيْثِ أنَّ قوة النَّفسِ أحسنُ من قوة الجِسْمِ، وليس في هٰذَا الحديثِ ما يَنْفِي أن يُسَمَّىٰ هٰذَا الذي يصرعُ الرِّجالَ صُرَعَةً، إنَّما معناه: أنَّ المالكَ لنفسه أحرىٰ أن يُسَمَّىٰ شَدِيْداً، وإن كَانَ الصُّرَعَةُ يُسمىٰ كذٰلكَ، قال أبوتَّمام يمدحُ المأمونَ [ديوانه بشرح التِّبريزي: ٣/ ٢٠٩]:

=

هو الضَّعِيْفُ النَّحِيْفُ الذي يَصرَعُهُ النَّاسُ، لا يَكَادُ يَثْبُتُ حتَّى يُصْرَعَ، وَكَذٰلِكَ قالت العَرَبُ في الضُّحْكَةِ فالضُّحَكَةِ، والضُّحْكَة بالتَّخْفِيْفِ الَّذي يُضْحَكُ منه النَّاسُ، والضُّحَكَةُ بالتَّثقيل الذي يَضْحَكُ بالنَّاسِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح قولِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ في حديثِ مَالكٍ

«لا تَحَسَّسُوا وَلاَ تَجَسَّسُوا» [٢/ ٩٠٧ رقم (١٥)].

قال عبدُالمَلِكِ: أمَّا قَولُهُ: «لا تَحَسَّسُوا» بالحاء فيعني لا يَلِي أحدُكُم استِمَاعِ مَا يَقُوْلُ فيه أخوه، ولا اطِّلاع عَوْرَةِ أخيه.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن زيْدِ بنِ أَسلَمَ، عن عَطَاءِ بن يَسَارٍ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَقَاهُ اللهُ شَرَّ اثْنَتَيْن وَلَجَ الجَنَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: لاَ تُخْبِرْنا يَارَسُوْلَ اللهِ؟ فَسَكَتَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] ثُمَّ عَادَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ، فَذَهَبَ الرَّجُلُ لِيَتَكَلَّمَ فأسكتَهُ رَجُلٌ إِلَىٰ جَنْبِهِ، فَقَالَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] مَنْ وَقَاهُ اللهُ شرَّ اثْنَتَيْنِ وَلَجَ الجَنَّةَ؛ ما بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ، رَدَّدَهَا ثَلاَثَ مَرَّاتٍ».

لِمَ قَالَ الرَّجُلُ: لاَ تُخْبِرْنَا يَارَسُوْلَ اللهِ؟

= والصَّبْرُ بِالأَرْوَاحِ يُعْرَفُ فَضْلُهُ صَبْرُ المُلُوْكِ وَلَيْسَ بِالأَجْسَامِ

وقال آخرُ:

صَبرتُ عَلَىٰ مَا لَوْتَحَمَّلَ بَعْضَهُ جِبَالُ شَرَوْرَىٰ أَوْشَكَتْ تَتَصَدَّعُ

أقولُ: يلاحظ أنَّ الشَّاعرَ هُنا لم يأتِ بـ«أن» بعد «أَوْشَكَ» مع أنَّ الأكثر أن يؤتىٰ بـ«أن» علىٰ ما قرَّره النُّحاة.

قال [عَبْدُالمَلِكِ][1]: خَشِيَ إذَا أَخبَرَهُم رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] بهما أَنْ يثقلَ عليهم الاحتراسُ منهما، وَرَجَاءَ إِذَا سَكَتَ عنهما أن يُوَفِّقُوا للعَمَلِ بِهِمَا، وَأَنْ يُدْرِكُوا ثَوَابَهُمَا.

- وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (اركُوا) في حَدِيْثِ مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عن مُسلمِ بنِ أبي مَرْيَمَ، عن أبي صَالحٍ [السَّمَّان][2]، عن أَبي هُرَيْرَةَ أنَّه قال: «تُعرَضُ أعمالُ النَّاسِ كلَّ جُمعةٍ مرَّتين؛ يومَ الاثنين، ويومَ الخميسِ، فَيُغْفَرُ لكلِّ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ إلاَّ عَبْداً بَيْنَهُ وبَيْنَ أَخِيْهِ شَحْنَاءُ فيُقالُ: اتْرُكُوا هَـٰذَيْنِ حتَّى يَفِيْآ، أَوِ ارْكُوا هَـٰذَيْنِ حتَّى يَفِيْآ» [٢/ ٩٠٩ رقم (١٨)].

قَالَ عبدُالملكِ: مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ عندَ العَرَبِ، تَقُوْلُ: رَكَوْتُ بمعنى تَرَكْتُ[3].

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) عن «الموطأ».

(٣) الفائق: ٢/ ٨٢، والغريبين: ٧٧٦، وغريب ابن الجَوزي ١/ ٤١٣، والنِّهاية: ٢/ ٢٦١ ويُراجع: الجَمهرة: ٢/ ٧٩٩، وتهذيب اللُّغة: ١٠/ ٣٤٨، ومُجمل اللُّغة: ٣٩٥، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (ركو).

قال الزَّمَخْشَرِيُّ في الفائق: «قيل معناه: أخِّروهما، من ركوته اركوه: إذا أخرته، عن ابن الأعرابي، وعندي أنَّه من الرَّكوِ بمعنىٰ الإصلاح، قال سُوَيْدُ بنُ كُرَاع:

فدَعْ عَنْكَ قَوْماً قَدْ كَفَتْكَ شُئُونَهُمْ وَشَأْنُكَ أَنْ لا تَرْكُهُ مُتَفَاقِمُ

أي: أصلِحُوا ذاتَ بينهما حتَّىٰ يقعَ بَيْنَهُمَا الصُّلْحُ. وفي النِّهاية: «وفي روايةٍ: «اتْرُكُوا هَـٰذَين» من التَّرْكِ، ويُروَىٰ: «ارْهَكُوا هَـٰذين» بالهَاءِ أي: كلِّفوكهما وألزِمُوهما، من رَهَكْتَ الدَّابةَ إذا حَمَلْتَ عليها في السَّير وَجَهَدْتَهَا». ومن أغرب شُرُوحِ هـٰذه اللَّفظةِ شرح أبي الوليد الوَقَّشِيِّ في «التَّعليق على الموطأ» حيث قال: «معنىٰ اركو: ارجو، ومعنَاه كمعنىٰ أرجأتُ =

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن أبي حَازمِ بنِ دِيْنَارٍ، عن أَبي إِدْرِيْسَ الخَوْلاَنِيِّ حينَ قَالَ[1]: دَخَلْتُ مَسْجِدَ دِمشقَ فإذا أنا بفَتىً [شابٍ] [١٤٤] بَرَّاقِ الثَّنايا، وإذا النَّاسُ مَعَهُ، وإذا اختَلَفُوا في شَيْءٍ أسنَدُوا إِلَيْهِ، وَصَدَرُوا عن رَأْيِهِ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ، فَقِيْلَ لي: هَـٰذَا مُعَاذُ بنُ جَبَلٍ» [٢/ ٩٥٣ رقم (١٦)].

ما يُريدُ بِقَولِهِ: «برَّاقِ الثَّنَايَا»؟

قال عبدُالملكِ: يُرِيْدُ: إنَّه كثيرُ التَّبَسُّمِ، ضَحُوْكُ السِّنِّ، سَهْلُ الوَجْهِ وَالخِلْفَتَين.

[شرح غَريبِ كتابِ اللِّباسِ][2]

[من موطَّأ مالكِ بن أنسٍ رحمه الله]

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

= الأمر وأرجيتُهُ وكأنَّ صاحبَ هذه اللُّغة كان ألثغ اللِّسان، فصيَّر الجيمَ كافاً كما صيَّرها بعضُ اللُّثْغ قافاً، فقال: اللُّقام أراد اللِّجام، وَحَكَىٰ بعضُ اللُّغويين أركنته الأمرَ أي: ألزمته إيَّاهُ، فيكون المعنىٰ علىٰ هَـٰذَا: ألزِمُوا هَـٰذَين ذنوبهما حتَّىٰ يفيئا أي: يرجعا إلىٰ ما كانا عليه من التَّوَاد».

أقول ـ وعلى الله أعتمدُ ـ: اللُّغة التي تُعْتَمَدُ وتُبْنَىٰ عليها القَوَاعِدُ هي اللُّغةُ الصَّحيحةُ السَّلِيْمَةُ، لا المحرَّفةُ عن جهتها، كما لا تُعتمد إلاَّ لُغة العُقلاءِ الأَصِحَّاءِ.

(١) هَـٰذَا الحديثُ من كتابِ الشِّعر كان حقُّه أن يذكَر هُناك ولكنَّ الناسخ قدَّمه، ولم أتبين هَـٰذا إلاَّ بعد طبع أصولِ الكتاب.

(٢) الموطأ رواية يحيىٰ: ٢/ ٩١٠، ورواية أبي مُصعب الزُّهري: ٢/ ٨٠، ورواية سُوَيْدٍ: ٤٩٠، والاستذكار: ١٦/ ١٦١، والتَّعليق عَلَى المُوطَّأ لأبي الوليد الوقَّشيِّ: ٢/ ٣٢٧، والمُنتقىٰ لأبي الوليد: ٧/ ٢١٨، والقَبَس: ١١٠٠، وتنوير الحوالك: ٣/ ١٠١، وشرح الزُّرقاني: ٤/ ٢٦٧، وكشف المغطَّىٰ: ٣٤٧.